

تقرير الرصد السياسي

العدد 1، كانون الثاني/يناير 2017

إعداد: إيناس خطيب

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وتجلياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصرية في الشارع الإسرائيلي.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 - 4 - (+972)
فاكس: 8525973 - 4 - (+972)
mada@mada-research.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصوي - فردان
ص. ب.: 11.7164
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت - لبنان
هاتف 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)
فاكس 1 814193 (+961)
ipsbeirut@palestine-studies.org

قائمة المحتويات

- 3 (1) السياسات العنصرية
- 3 أوامر الهدم
- 3 احتجاج جثمان المربي يعقوب أبو القيعان
- 4 (2) تشريعات ووثائق عنصرية
- 5 (3) تصريحات سياسية عنصرية في أعقاب هدم أم الحيران

(1) السياسات العنصرية

أوامر الهدم

في شهر كانون الثاني / يناير 2017 ، قرر رئيس الحكومة الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، هدم البيوت غير المرخصة في القرى والمدن العربية الفلسطينية في النقب، والجليل والمثلث والمركز. وكان قد أعلن عزمه على ذلك في [تصريح](#) مصور له بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر (2016). وسارعت وحدة تطبيق أحكام التخطيط والبناء التابعة لوزارة المالية، بمساعدة قوات الشرطة، إلى تنفيذ قرار رئيس الحكومة هذا. ففي صباح العاشر من شهر كانون الثاني/يناير 2017، هُدم 11 منزلاً في مدينة قلنسوة في منطقة المثلث، بنيت على أراض خاصة. أرسلت إشعارات بالهدم لأصحاب البيوت قبل يومين فقط من عمليات الهدم، الأمر الذي لم يوفر لهم فرصة التقدم باستئناف إلى المحكمة على هذا الأمر. وفي الثامن عشر من الشهر نفسه، باشرت قوات معززة من الشرطة المسلحة بهدم قرية أم الحيران في النقب من أجل بناء مستوطنة حيران على أنقاضها. وخلال هذه المداهمة التي هُدم فيها 15 بيتاً، قتل ابن قرية أم الحيران، المربي يعقوب أبو القيعان، كما جرح عضو الكنيست أيمن عودة. وفي منطقة الجليل، أرسلت أوامر هدم إلى مالكي 4 بيوت في قرية المغار في الجليل الأسفل، لكن هذه الأوامر لم تُنفذ بعد نجاح أصحابها في التوجه إلى المحاكم وتجميد أوامر الهدم بصورة مؤقتة. كذلك أُصدر 20 أمر هدم تنفيذي لبيوت في قرى مغار ويركا وعسفايا الدرزية. وكانت حصيلة شهر كانون الثاني/يناير 2017 هدم 83 مبنى في النقب وحده.

احتجاز جثمان المربي يعقوب أبو القيعان

خلال عملية إخلاء قرية أم الحيران وهدمها، أطلقت الشرطة النار على المواطن العربي [يعقوب أبو القيعان](#)، من سكان القرية، الذي كان يقود سيارته، فأصيب في رجله وصدره إصابات بالغة وفقد السيطرة على مركبته، ما أدى إلى اصطدامها بأفراد الشرطة المتوجهين نحوها. ونجم عن ذلك الاصطدام إصابة عدد من أفراد الشرطة

بجراح، ووفاة أحدهم متأثراً بجراحه. وبعد أن زعمت الشرطة أن أبو القيعان "إرهابي" ينتمي إلى تنظيم "داعش" وكان في صدد تنفيذ "عملية دهس"، قامت باحتجاز جثمانه طوال أسبوع في المعهد الطبي "أبو كبير" ورفضت تسليمه إلى أهله، كما تأخرت في تشريحه. ولاحقاً، تبين، بعد نشر شهادات شهود عيان ومقاطع مصورة للحادث وتشريح الجثمان، أن الشرطة أطلقت النار على يعقوب أبو القيعان من دون أن يشكل أي خطر عليها، وأن إصابته البالغة كانت السبب في فقدانه السيطرة على مركبته التي تسببت في إصابة أفراد الشرطة ومقتل أحدهم. كما تبين أن يعقوب أبو القيعان ترك ينزف حتى الموت ولم تقدم المساعدة له. وكانت الشرطة اشترطت لقيامها بتشريح الجثمان ثلاثة شروط: أولاً، أن يدفن الجثمان في مقبرة قرية حورة (وليس في مقبرة قريته أم الحيران)؛ ثانياً، أن لا يشارك في مراسم الجنازة أكثر من خمسين شخصاً وأن تغيب عنها القيادات السياسية؛ ثالثاً، أن تكون المراسم في ساعات الليل المتأخرة. بيد أن العائلة رفضت هذه الشروط وتوجهت بواسطة "مركز عدالة" إلى المحكمة التي حكمت بتشريح الجثمان وسمحت للعائلة بتشيعه من دون شروط أو قيود.

وتجدر الإشارة إلى أن الشرطة الإسرائيلية تعاملت مع جثمان المواطن أبو القيعان وتشيعه كما تتعامل مع جثامين الفلسطينيين منفاي عمليات الطعن والدهس من سكان القدس والضفة الغربية، إذ قامت، بعد تحديد موعد الجنازة، باعتقال بعض الناشطين من النقب وهم في طريقهم للمشاركة فيها، كما نصبت الحواجز لعرقلة وصول المشيعين إلى مكان انطلاقها.

(2) تشريعات ووثائق عنصرية

في نهاية شهر كانون الثاني/يناير، أعلنت وزيرة الثقافة، ميري ريغف، نيتها طرح اقتراح قانون جديد بعنوان "قانون الولاء بالثقافة"، يخول وزارتها صلاحية منع تمويل مؤسسات ثقافية مست وتمس برموز الدولة. وبموجب هذا القانون ستنتقل الصلاحيات من وزارة المالية إلى وزارة الثقافة، علماً بأن القانون الحالي يسمح لوزير المالية بتأخير تمويل مؤسسات ثقافية إذا نادت بمعارضة الطابع اليهودي لإسرائيل بصفتها دولة الشعب

اليهودي، أو طابعها الديمقراطي، أو إذا شجعت الإرهاب والحرب (ضد إسرائيل) ودعمتهما، أو مست احترام العلم والدولة ورموزها. ويهدف هذا الاقتراح في الأساس إلى تقييد حرية التعبير عن الرأي والحرية الثقافية والفنية للمؤسسات الفلسطينية في إسرائيل.

أصدرت وزارة التربية والتعليم كراسة شهرية تحت عنوان "[على جدول اليوم](#)" تضمنت تعليمات وتوجيهات لأعضاء السلك التعليمي حول مواضيع إخبارية مهمة وكيفية تدريسها للتلاميذ. إذ تناولت [الكراسة الأخيرة](#) موضوع الحرائق التي نشبت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2016 وتضمنت تحريضاً على المواطنين العرب. وجاء في الكراسة أن "الحرائق بدأت نتيجة الإهمال، وانتشرت النيران لمراكز متعددة نتيجة افتعالها بشكل متعمد على خلفية قومية"، وتتابع الكراسة "الحرائق المفتعلة تطرح على جدول اليوم، مرة أخرى، مواضيع ذات صلة بالمحافظة على النسيج الهش الذي يربط بين العرب واليهود في الدولة". وتجاهلت الكراسة أنه تم إطلاق سراح كل المعتقلين العرب مواطني إسرائيل الذين اتهموا زوراً بالتسبب بالحرائق على خلفية قومية.

3) تصريحات سياسية عنصرية في أعقاب هدم أم الحيران

شهد شهر كانون الثاني / يناير تصاعداً في التحريض ضد الفلسطينيين في إسرائيل، إذ استمر وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان بالتحريض على المواطنين العرب. ففي تعقيبه الأول على الأحداث في أم الحيران، [قال إردان](#): "هذا حدث صعب على قواتنا وعلى إسرائيل بشكل عام. مخرب ينتمي إلى الحركة الإسلامية اندفع نحو قواتنا من أجل قتل أكبر عدد من أفراد الشرطة قبل البدء بالإخلاء. أمل أن لا يكون هذا اليوم نقطة تحول في العلاقات بين البدو وسلطات الدولة؛ ولكن إذا أصبح كذلك، فإن دور عضو الكنيست أيمن عودة ومساهمته في ذلك كبير. [...] عقدت المفاوضات لأسابيع طويلة، بين المسؤولين من طرف الدولة وبين السكان، ولم يشارك أيمن عودة في هذه المفاوضات، لكنه تواجد هناك لتأجيج المشاعر والتحريض على العنف".

- وفي تصريح نُشر على صفحته الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي، [فيسبوك](#)، خاطب إردان سكان أم الحيران قائلاً: "[...] أتمنى أن تكون لديكم الشجاعة والعدل كي تعتذروا على مساواتكم غير المقدسة بين قوات الأمن التي تعمل باسمنا كلنا من أجل تطبيق القانون وبين سارقين عنيفين يشجعون القتل الحقيق".

- وفي [خطابه](#) من على منبر الكنيست في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، وصف وزير الأمن الداخلي عضو الكنيست السابق الدكتور باسل غطاس بـ "الإرهابي"، كذلك اتهم عضوي الكنيست جمال زحالقة وأيمن عودة بالتحريض على القتل في قرية أم الحيران. أما بشأن تحقيق الشرطة بحادثة مقتل يعقوب أبو القيعان والشرطي إيرز ليفي، فقد قال إردان إن التحقيق أظهر بصورة واضحة أن ما حدث كان عملاً تخريبياً، وأن الدهس كان متعمداً.

لم تختلف [تصريحات القائد العام للشرطة](#) وتصريحات الناطقة بلسان الشرطة عن تصريحات وزير الأمن الداخلي، إذ وصف الاثنان الحادث بأنه عمل تخريبي متعمد وأن المنفذ ينتمي لتنظيم داعش. وفي يوم الثامن عشر من كانون الثاني/يناير، وبعد أن انتهى هدم البيوت، صرح القائد العام للشرطة "إن الكل يعرف أن المخرب كان معلماً في مدرسة اعتقل فيها ستة معلمين كان يعلمون الفكر الداعشي".